أجهزة الأمن حققت نجاحات ووجهت ضربات استباقية لعناصر الإرهاب

قرار بعض الدول إيقاف الرحلات القادمة من اليمن متسرع ويخدم العناصر الإرهابية

نستغرب التهويل والضجة المفتعلة ضد اليمن حول الطردين المشبوهين

اليمن ضحية الإرهاب وهو آفة خطيرة يكتوي بنارها الجميع

الشعبي العام وحلفاؤه بمزيد من التعنت والإصرار على فرض أطروحاتهم ورؤاهم, وأنه ما لم يتم القبول بها كما هي فإنه لن يكون هناك حوار ولا انتخابات .. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن تلك الأحزاب سعت إلى تقديم الدعم للعناصر التخريبية في بعض مديريات المحافظات الجنوبية والشرقية المتحالفة مع عناصر تنظيم القاعدة وعملت على التماهي مع تلك العناصر وتوفير الغطاء السياسي لها وتقديم التبريرات لما ترتكبه من أعمال إرهاب وأغتيالات وقتل للأبرياء من المواطنين والجنود وهم يؤدون واجبهم للحفاظ على الأمن والسكينة العامة للمجتمع.. وليس أدل على ذلك من أن تلك الأحزاب لم تصدر إلى اليوم بيانا واحدا يندد بما ترتكبه تلك العناصر الإرهابية والتخريبية من أعمال أضرت بسمعة الوطن ومصالحه واقتصاده وبالسياحة والاستثمار فيه.

يا جماهير شعبنا اليمني..

بعد أن تم استنفاد كافة السبل ومن خلال اللجان المتعددة التي تفرعت عن لجنة المائتين وجد المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه أن المسئولية تجاه الوطن والشعب تحتم عليهم تحمل المسئولية والحفاظ على المؤسسات والاستحقاقات الدستورية وتفويت الفرصة أمام اللقاء المشترك بعدم السماح بالوصول إلى فراغ دستوري والمضي باتجاه إجراء الانتخابات النيابية في موعدها الدستوري لأنه من الحمق السياسي تجاوز إرادة الشعب والاستحقاقات الدستورية والاستخفاف بها.

يا أبناء شعبنا اليمني الأبي:

إن قرار أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي المضي نحو إجراء الانتخابات النيابية في 27 ابريل 2011م، هو تأكيد على تمسك المؤتمر الشعبي العام وحلفائه بالنهج الديمقراطي وعدم التفريط بهذا المكسب الوطني العظيم الذي اقترن بقيام الجمهورية اليمنية في 22مايو 1990م، إيمانا بأن إجراء الانتخابات مسئولية وطنية وتاريخية باعتبارها حقا مكفولا دستوريا للشعب وليست حكرا للأحزاب.

ولهذا فإن أغلب التحديات التي يواجهها الوطن من النزعات الشمولية وثقافة الإلغاء والإقصاء ودعوات الكراهية والتطرف والعنف لا يمكن تجاوزها إلا بالديمقراطية وإشاعة ثقافة العفو والتسامح والقبول بالرأي والرأي الآخر وذلك لن يتحقق إلا عبر تجسيد الممارسات الديمقراطية واحترام إرادة الشعب.. كما أن الصعوبات والتحديات الاقتصادية وتعزيز الأمن والاستقرار يتطلب مؤسسات دستورية منتخبة من الشعب.

وقد خلص اللقاء التشاوري الموسع إلى القرارات والتوصيات التالية:

- مباركة القرار الصادر عن اجتماع أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي الذي انعقد يوم الأحد الموافق 31 أكتوبر 2010م القاضي بالمضي في إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد.

- التأكيد على تمسك المؤتمر الشعبي العام وحلفائه بالعملية الديمقراطية، التي تمثل الانتخابات جوهرها والتصدي لكل المشاريع الانقلابية أو محاولة أي طرف كان التمرد على العملية الديمقراطية أو الشرعية الدستورية.

- إن المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه يجددون التأكيد على تمسكهم بالحوار كخيار حضاري لحل كافة القضايا تحت سقف الدستور والقانون والالتزام بالثوابت الوطنية..

مؤكدين في الوقت ذاته أن باب الحوار سيظل مفتوحا أمام الجميع سواء قبل الانتخابات أو أثناءها أو بعدها.

- يدعو المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه المؤسسات الدستورية لتحمل مسئولياتها في الإعداد والتحضير للانتخابات النيابية وفق القانون النافذ وإجرائها في موعدها.. ويحملها مسئولية أي تأخير في تنفيذ ذلك الاستحقاق الدستوري والقانوني..وتضمين لائحة اللجنة العليا للانتخابات توصيات الاتحاد الأوروبي.

- يدعو المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه كافة المنظمات المحلية والدولية إلى المشاركة في الرقابة على الانتخابات النيابية المقبلة.

- يجدد المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه دعوة أحزاب اللقاء المشترك العودة إلى طاولة الحوار والانخراط في العملية الانتخابية عبر مراحلها المختلفة.. وترك أساليب التعنت والتنصل عن التزاماتها تجاه العملية الديمقراطية والنكث بالاتفاقات.

- يؤكد اللقاء التشاوري الموسع أن الانتخابات حق دستوري مكفول لجماهير شعبنا، داعيا كافة أبناء الشعب إلى الالتفاف والمشاركة الفاعلة لإنجاح هذا الاستحقاق الوطني الذي يعد من مكتسبات الثورة اليمنية والوحدة المباركة وعدم السماح لأي قوى المساس بهذا الحق المكتسب أو اتخاذه مبررا لتنفيذ أجندة خاصة ومكاسب حزبية ضيقة.

- تفعيل عملية التواصل مع الجماهير من قبل أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي كشركاء أساسيين في العملية الديمقراطية والتفاعل مع الانتخابات النيابية التنافسية بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي وبقية الأحزاب والتنظيمات السياسية والمستقلين .

- يدين اللقاء التشاوري الموسع ويستنكر كافة أعمال الإرهاب والتخريب التي تستهدف أمن الوطن واستقراره ووحدته.. ويحذر اللقاء الموسع من أية محاولات تستهدف عرقلة إجراء الانتخابات النيابية.

- يؤكد اللقاء الموسع مباركته وتأييده للإجراءات التي تتخذها القيادة السياسية بزعامة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لمواجهة الإرهاب، ورفض التدخل الخارجي بشؤون اليمن بأي شكل من الأشكال ويحيي التضحيات العظيمة التي يقدمها أبناء القوات المسلحة والأمن والمواطنون الشرفاء في مواجهة الإرهاب والعمل من اجل ترسيخ الأمن والاستقرار.

- يدعو اللقاء الموسع إلى تكاتف جهود الجميع لإنجاح خليجي20، وجعله حدثا مميزا لتعزيز جسور التواصل والمحبة مع أشقائنا في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق باعتبار ذلك مسئولية وطنية.

" رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ" صدق الله العظيم.

في البيان الصادر عن اللقاء التشاوري الموسع:

المضي قدما في إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد

المؤتمر وحلفاؤه يجددون التمسك بالحوار حلاً حضارياً للقضايا كافة

دعوة المنظمات المحلية والدولية إلى المشاركة في الرقابة على الانتخابات النيابية المقبلة

تجديد الدعوة لأحزاب المشترك للعودة إلى طاولة الحوار والانخراط في الانتخابات

التحذير من أية محاولات تستهدف عرقلة إجراء الانتخابات النيابية

الجميع مدعوون إلى تكثيف الجهود لإنجاح فعالية خليجي (20)

البرلمان يقر مشروع قانون العلامات التجارية بصيغته النهائية

من جلسات مجلس النواب (أرشيف)

صنعاء / سبأ:

أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة نائب رئيس المجلس علي محمد سالم الشدادي التصويت النهائي على مشروع القانون بشأن العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية المقدم من لجنة التجارة والصناعة .

واحتوى مشروع القانون على (60) مادة موزعة على (6) أبواب حيث أكد القانون أن للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يتولون مراقبة أو فحص سلع أو خدمات معينة من حيث مصدرها أو عناصر تركيبها أو طريقة صنعها أو جودتها أو ذاتيتها أو أية خاصية أخرى الحصول على ترخيص بقرار من الوزير بتسجيل علامة جماعية تكون مخصصة للدلالة على إجراء المراقبة أو الفحص تحقيقاً لمصلحة عامة ، ولا يجوز انتقال ملكية العلامة في هذه الحالة إلا بترخيص من الوزير .

وأشار إلى أنه يترتب على تسجيل هذه العلامة الجماعية جميع الآثار المنصوص عليها في هذا القانون وأن تمنح حماية مؤقتة للعلامة التجارية الموضوعة على المنتجات التي تعرض في المعارض الوطنية أو الدولية التي تقام في الجمهورية ولا يترتب على منح الحماية المؤقتة امتداد لمدة الحماية المنصوص عليها في المادة الـ (22) من هذا القانون وتحدد اللائحة الشروط والإجراءات الخاصة بمنح هذه الحماية .

وأكد القانون أن لأي شخص طبيعي أو اعتباري من اليمنيين أو الأجانب الذين يتخذون لهم مركز نشاط حقيقي في الجمهورية أو في إحدى الدول أو الكيانات التي تربطها بالجمهورية اليمنية اتفاقية دولية للملكية الفكرية أو تعامل الجمهورية بالمثل الحق في طلب تسجيل علامة تجارية طبقاً لأحكام هذا القانون .

كما يمنح حق الأولوية في طلب تسجيل العلامة التجارية كل من قام بإيداع الطلب لدى الإدارة المختصة خلال ستة أشهر من تاريخ إيداع طلب تسجيلها لدى الجهة المختصة في دولة عضو في اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ، وفي هذه الحالة يعتبر القانون تاريخ التسجيل في الجمهورية هو تاريخ تقديم طلب التسجيل للعلامة التجارية في تلك الدولة .

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه، كما رفع المجلس جلسات أعماله لهذه الفترة ليواصل جلساته في الفترة القادمة بمشيئة الله تعالى .